العدالة الانتقالية والمصالحةِ المجتمعيةِ في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الاسباب والآثار

المُلخص

العدالة الانتقالية من المواضيع المهمة والضرورية التي بدأت تأخذ حيزاً كبيراً ومهما في حقل الدراسات الانسانية، كما أنها ترتبطُ ارتباطاً وثيقاً بعملية الانتقال السياسي الديمقراطي ومعالجة قضايا حقوق الانسان. فموضوع العدالة الانتقالية يشير إلى أنّ البلدان التي عانت من صراعات، أو التي شهدتْ حكم نظام قمعي استبدادي يجب أنّ يعقب انتهاء تلك الحكومات والصراعات الأخذ بمبادئ العدالة الانتقالية، التي تقوم أساساً على محاسبة المسؤولين عن تلك التجاوزات والانتهاكات وتطهير مؤسسات الدولة ممن تورط في ارتكاب الجرائم واصلاح تلك المؤسسات بهدف منع تكرارها مستقبلاً وانصاف المتضررين وذوي الضحايا وتخليد ذكرى الشهداء، في سبيل تحقيق المصالحة بين كافة أطياف الشعب، أذ بات من الضروري الاتجاه إلى طرح العدالة الانتقالية كسبيل لإنجاح مسار التحول الديمقراطي ومعالجة انتهاكات الماضي.

الكلمات الدالَة: العدالة الانتقالية، المصالحة المجتمعية، العراق.

Transitional Justice and Societal Reconciliation in Iraq after 2003: Reasons and Effects

Rusul Ali Wally & Prof. Dr. Basma Rahman Oudah

Department of Sociology, College of Arts, Qadisiya University

Abstract

Transitional justice is one of the important and necessary topics that recently started taking a large and significant place in the field of humanities, as it is closely related to the process of democratic political transition and the treatment of human rights issues. As such, Transitional Justice designates that countries that have suffered from conflicts, or those which have witnessed the rule of a repressive authoritarian regime should uphold the principles of transitional justice

following the end of those governments and conflicts. Those principles, in turn, are mainly based on: holding those who commit abuses and violations responsible; cleansing the state's institutions from those who have been involved in committing crimes, and reforming these institutions in order to ensure that such violations do not happen in the future; serving justice to the victims and their families, as well as commemorating the memory of the martyrs, in order to achieve reconciliation among all the people of the various backgrounds. It has become essential to address transitional justice as a way to ensure the success the democratic transition process, and address past violations.

Key words: Transitional Justice, Societal Reconciliation, Iraq.

المقدّمة

العدالة الانتقالية تُتيح تحولاً(انتقالاً)من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي يحترم حقوق الانسان، الاهداف المعلنة للعدالة الانتقالية تتمثل بتعزيز التغيرات على مستوى المؤسسات من اجل معاصرة حكم القانون إعادة الثقة بين الجماعات المتحاربة، تعويض المتضررين وإعادة الكرامة للضحايا.

تنطلق مشكلة البحث الحالي في معرفة الاسباب التي أدت إلى تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الاثار التي تترتب على تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣، والوصول إلى النتائج والمقترحات التي تسهم في كشف معوقات تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣.

تَتَأتى أهميّة العدالة الانتقالية عقب الانتقال والتحول السياسي الذي شهده العراق في عام ٢٠٠٣ نتيجةٍ لما لحق بالعراقيين من انتهاكات لحقوق الأنسان تحت حكم النظام السابق وتدمير للبنى التحتية والمؤسسية، لذلك تظهر الحاجة لتطبيق العدالة الانتقالية من خلال الاقتصاص من

المجرمين وتطهير مؤسسات الدولة بكافه صنوفها من كل اشكال الفساد المالي والاداري وتعويض المتضررين من الحكومات السابقة في سبيل تحقيق المصالحة المجتمعية.

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على اسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣، والتعرف على الاثار التي تترتب على تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣، فضلاً عن وضع التوصيات والمقترحات التي تسهم في الكشف على الصعوبات التي تواجه تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق.

المبحَث الأول

عناصِر البحث

أولاً: مشكلة البحث Problem of the Research:

المشكلة التي تواجه العدالة الانتقالية في العراق أنّ كل ما يثار اليوم من احاديث تتناول الانتقال من دولة دكتاتورية الى دولة ديمقراطية او من ارهاب الى مجتمع سلمي، مثاليات لا تعكس الواقع الحقيقي للمجتمع، إنّ ما يحدث في المجتمع العراقي من صراعات داخلية بضغوط خارجية بين مكونات المجتمع العراقي انعكس سلباً على الفرد العراقي إذ أنّ ثقافته أصبحت تتأرجح بين مظالم النظام السابق وصراع الاحزاب والكتل السياسية حالياً حتى أصبح لا يعي و لا يدرك الى اي ثقافة هو ينتمي ؟

من كل هذا يتبين لنا أنّ كل ما يُقدم للعدالة الانتقالية في عراق اليوم أنّ النظام السياسي الحالي يستعمله لكي يلغي جميع القوانين ويضع قوانين أخرى بديلة، نحن بحاجة اليوم الى قوانين تُستثمر وتطبق واقعاً، إنّ موضوع الدراسة يتناول اشكالية المفهوم نفسة إذ يُعد من المفاهيم التي لاتزال غامضة لاسيما في العراق ونحن بصدد مناقشة التساؤل المطروح هل توجد عدالة انتقالية في العراق ؟ ، من خلال مشكلة البحث نحاول الإجابة على التساؤلات الاتية :

١. ماهية اسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟
٢. ماهية اسباب تلكؤ تطبيق المصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟

٣. ماهية الاثار التي تترتب على تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣؟

٤. ماهية النتائج والتوصيات والمقترحات التي تسهم في القضاء على معوقات تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣؟

ثانياً: أهميّة البحث The Importance of the Research:

الدراسات العلمية الاسلوب الامثل لحل المُشكلات التي يعاني منها المجتمع وفهم الحياه الاجتماعية، لذلك تَتمثل أهمية البَحث الحالي في أهميته من الناحية النظرية وأخرى تطبيقية، لذا أنّ أهميّة الدراسة تَتَأتى من:

١. الاهميّة النظرية

إنّ العدالة الانتقالية ضرورة لازمة لإعادة بناء المجتمع وفق اسس سليمة بعيداً عن النزعة الصراعية والروح الثأرية من خلال تحقيق المصالحة المجتمعية، والانتهاء من كل نزاعات الماضي، فهي السبيل الذي يضمن تحقيق العدالة والأنصاف للضحايا، والانتقال من ماضٍ مؤلم الى مستقبل مشرق، تكمن أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على موضوع ذا أهميّة ليس فقط محلياً وانما عالمياً ومن خلال تتبع آليات العدالة الانتقالية في العراق، أنّ موضوع العدالة الانتقالية من الموضوعات الهامة المطروحة على الساحة السياسية ولأهمية الموضع أُنشأت العديد من المؤسسات التي تأخذ على عاتقها تحقيق المهمة.

٢. الأهمّية التطبيقية

تظهر الأهمية التطبيقية من خلال وضع التوصيات التي يجب أن تكون اجرائية من شأنها أنّ تقضي على الأسباب أو تقلل من حدة الآثار وأهميّة قيام الجهات المعنية بوضع التوصيات موضع التنفيذ لكي تساهم في تحجيم المشكلة وبالتالي التقليل من آثارها على الفرد بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

ثالثاً: أهداف البحث Objectives of the Research:

تهدف الدراسة الى:

١. لتعرف على اسباب تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية بعد عام ٢٠٠٣.
٢. التعرف على اسباب تلكؤ تطبيق المصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣.
٣. التعرف على الاثار التي تترتب على تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣.
٤. وضع التوصيات والمقترحات التي تسهم في القضاء على الصعوبات التي تواجه تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق والتقليل من الأثار المترتبة على تلكؤ تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٣.

رابعاً: المفاهيم والمصطلحات

١. العدالة Justice:

العدالة لغة: العدل ضد الجور، يقال عدل عليه في قضيةٍ فهو عادل او بسط الوالي عدله ومعدلته بكسر الدال وفتحها وفلان من اهل المعدل يفتح الدال أي: منْ اهل العدالة ورجل عدل: أي رضا ومفتح في الشهادة (بن منظور،١٩٦٥،ص٢٨).

العدالة اصطلاحاً: يرجع معنى العدالة في الأصل إلى إنها ملكة أي صفة راسخة في النفس، لا تحقق العدالة الا اذ اتصف صاحبها بسمات راسخة في نفسه تحملهُ على ملازمة التقوى، وإعطاء كل ذي حق حقه ،أي تسوية الحقوق والواجبات بين الأطراف المختلفة وأجبار من أخطئ بدفع تعويضاً للطرف المتضرر وهذه هي مهمة القضاء التي تتمثل بتطبيق القوانين وسيادة العدالة بين الافراد(بدوي،١٩٨٢،ص١١٧).

يبين افلاطون في كتابهِ الجمهورية العدالة تعني صدق الأنسان بحياته الداخلية ومصالحه الأساسية و أن من لا يترك قواه النفسية تستبق الوظائف التي خصصت لها هو الشخص العادل و يعنى بذلك أن عمل قوى النفس وصل الى مرحلة من الانسجام والتوافق وكل القوى تعطي المعنى النهائي للشخص العادل، أن تحقيق العدالة يعتبر الركيزة الأساسية لنشوء الدولة عند افلاطون (افلاطون،٢٠١٧،ص٥٠).

التعريف الإجرائي للعدالة: تعني الجهود المبذولة من قبل الجهاز القضائي من أجل تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع بإعطاء كل ذي حقاً حقهُ، و عدالة الجهاز القضائي ناتج من نتائج عدالة النظام السياسي في البلد.

٢. الانتقالية Transitional:

الانتقالية لغةً: "ن- ق- ل"، (مصدر انتقل) تحول من مكان إلى آخر فترة انتقالية، فترة انتقال تعني مرحلة ليست دائمة وانما لفترة معينة، أي مرحلة انتقالية (شوقي،٢٠١٢،ص٣).

الانتقالية اصطلاحاً : الانتقال في مفهوم العدالة الانتقالية هو منحصر في فترة من التغيرات السياسية تتميز باتخاذ تدابير قانونية وحقوقية لمواجهة تصحيح الجرائم ارتكبت عن طريق نظام جمعي سابق (الرازي، بدون سنة طبع، ص٢٨٨).

التعريف الإجرائي للانتقالية: الانتقالية وفقاً لمفهوم العدالة الانتقالية تتحدد بفترة التغيرات السياسية التي تشهدها مجتمعات عدة تتميز باتخاذ اجراءات قانونية و حقوقية لتصحيح جرائم مرتكبة من قبل نظام السابق.

٣. العدالة الانتقالية Transitional Justice:

العدالة الانتقالية تعني الاستجابة للانتهاكات الممنهجة الواضحة والصريحة لِحقوق الإنسان و تأكيداً واعترافاً بمعاناة الضحايا بهدف تعزيز السلم والمصالحة والديمقراطية، أيّ أنها شكلاً من أشكال العدالة تتناسب مع ما تخوضه المجتمعات من مرحلة انتقالية بعد انتهاء فتره من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان، سواء حدثت التحولات فجأة أو على مدى عقود طويلة (المركز الدولي للعدالة الانتقالية،موقع الكتروني)،عُرفت العدالة الانتقالية على أنها مجموعة من الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية الضرورية لتصدي لماضي انتهكت فيه حقوق الإنسان وكشف حقيقه الانتهاكات ومنع تكرارها ومحاسبة المسؤولين عنها (سمير،٢٠١٣،ص٢)، كما تُعرف، أنها عملية قضائية تبدا بالتحقيق و تنتهي بإصدار الأحكام، كما تعني ادارة التحولات التي تمر بها المجتمعات من حالة نظام قمعي مستبد و ظالم و منتهك لحقوق شعبة، إلى حالة

أخرى تتسم بوضع سياسي جديد يقوم على اسس العدل و الحرية و احترام حقوق الأنسان و تكافؤ الفرص (محمد،٢٠١٤، ب س).

التعريف الإجرائي للعدالة الانتقالية: يمكن لي في الاخير من خلال استعراض مجموعة التعاريف السابقة أنّ استخلص منها تعريفاً يتناسب مع الدراسة الحالية، تشمل العدالة الانتقالية على مجموعة من الاليات التي تُمكن النظام الحاكم من تحقيق العدالة في فترة انتقالية غالباً ما تكون هذه الفترة بعد اندلاع حرب او انتهاء ثورة يترتب عليها انتقال البلاد من حقبة الحكم القمعي الى مرحلة جديدة تزهو بالديمقراطية.

٤. المصالحة المجتمعية Societal Reconciliation:

ليس هناك تعريف شامل للمصالحة المجتمعية، أذ تعني "العودة معاً إلى علاقة جديدة بعد خلاف طويل و ما نتج عن الخلاف من نتائج مروعة بسبب أفعال خاطئة مثل الخيانة، استخدام العنف، سواء كانت الافعال حقيقية أو محسوسة من قبل أحد الطرفين أو كليهما، بالتصالح مع من قام بالفعل الوحشي أثناء النزاع بما يبني الثقة بينهما (جلبي،٢٠١٤،ص٢٣).

كما تعرف بأنها استراتيجية تُنتهج من أجل حل النزاع وأنهاء الصراع والخروج من الأزمات الناتجة عن العنف واستعادة السلم والقضاء على الصراعات التي تهدد استقرار الدولة و سلامة المواطنين (المخلافي، ٢٠١٢، رابط الكتروني)،المصالحة في بعدها المستقبلي تعني تمكين الضحايا والجناة من الاستمرار في الحياة وتؤوي إلى تعزز السلام وكسر دائرة العنف وتعويض المظالم السابقة ، وبناء العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وفق رؤية مشتركة وفهم للماضي (Bloomfield.2003.p19).

التعريف الاجرائي للمصالحة المجتمعية: تعني نهاء الخصومة والاقتتال والتسامح واحلال السلام والاتفاق على الاشياء المختلف عليها وتوفير الاستقرار للبلد والابتعاد عن الثأر والانتقام وكل ما يهدد استقرار و وحدة الجماعة والمجتمع.

المبحَث الثاني

اسبابُ تلكؤ تطبيقِ العدالةِ الانتقاليةِ في العراق بعد عام ٢٠٠٣

اولاً/ إنّ العراق وبالتعاون مع الولايات المتحدة شكلا محكمة جنائية لمحاسبة رموز النظام السابق من الذين اقترفوا جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، إلا أنّ الاحصاءات الدولية تشير إلى أنّ عدد الجناة الذين امتثلوا امام المحاكم محدد جداً، بينما تمكن الجناة الآخرون من الهروب خارج العراق، مع بزوغ الدولة الجديدة بعد عام ٢٠٠٣ انضموا إليها كسياسيين ومسؤولي أحزاب ووزراء ووكلاء وتجار كبار واعلامين يديرون أكبر وسائل الاعلام في العراق وكموظفين مدنين (عودة، رابط الكتروني)إنّ تمتع الجناة من السياسيين بالحصانة، يعيق أتخاذ اي إجراءاتٍ جنائيةٍ ضدهُم الا بأذنٍ مسبقٍ من مجلس النواب، الحصانة تُعد قيداً اجرائياً ضد السلطة القضائية في اتخاذ الاجراءات الجنائية (فتحي،٢٠٠٢، ص٢٣٢-٢٣٣) إنّ منح الحصانات والاعتداد بها يعتبر من أبرز معوقات محاكمة المتسببين بانتهاكات حقوق الإنسان كما تعيق تحقيق مبدأ المسائلة و عدم الإفلات من العقاب، كما شكلت درعاً واقياً اعتمد عليه المتهمين في الدفاع عن أنفسهم، كما لا يمكن أن تسحب هذه الحصانة ألا من قبل الحكومة التي منحتها إياهم، لذلك يجب الضغط على الحكومات لسحب الحصانة عن المتهمين بجرائمٍ خطرة (القباقبي،٢٠١٨،ص٥٠).

ثانياً/ شكلَ العفو واحداً من ابرز العراقيل في طريق تحقيق العدالة، إنّ منح العفو تمنع مقاضاة أشخاص مسؤولينَ جنائياً عن ارتكاب جرائم إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية و جرائم حرب، كما تتعارض مع حقوق الضحايا في أنصافهم و تعيق الوصول إلى الحقيقة، إنّ إصدار قوانين العفو والصفح إنكار للعدالة وإنكار حجم خطورة الجرائم التي تقوم على أساسها منظومة العدالة الانتقالية، كما أن اصدار العفو يعني عدم الاعتراف بمعاناة الضحايا وحجم التضحيات التي قدموها[١]، اصدر اقليم كردستان عفواً عاماً عن البعثين دون القيام بإجراءات حقيقية تضمن كرامة ضحايا النظام السابق أو تحقق لهم جزء من حقوقهم، الامر الذي ألحق غبنا بذوي الضحايا من الكرد ضحايا حلبجة والانفال والمقابر الجماعية (نفسه، ص٥١).

ثالثاً/ المجتمعُ العراقيُ يتألف من مكوناتٍ عرقيةٍ ومذهبية مختلفة، عربُ الشيعة يمثلون الاغلبية في الوسط والجنوب، واقلية عرب السنة في المناطق الغربية، والاكرادُ في الشمالِ (عودة، مصدر سبق ذكره)، إن الدولة المتعددة القوميات يحتفظ أفرادها بقوميتهم، هذا التنوع يكون مصدر غنى ثقافي وحضاري جامع لكنهُ لا يساعد على تماسك الشعب (محمد جعفر،٢٠١٠، ص١٥٧) إذ تعيق الصراعات (الاثنية، القبلية، الطائفية) والانقسامات داخل المجتمع من صعوبة تحقيق

العدالة الانتقالية، مما سبب في تلكؤ تطبيق المصالحة المجتمعية، إذ تصبح العدالة الانتقالية جزءًا من صراعٍ بين الأفراد على تقاسم السلطة و الثروات (سليمان،١٩٨٩، ص١٨٢).

رابعاً/ إنّ حالات الصدام المسلح والقتال في داخل المجتمع أنما يعكسُ ذلك فشل الطبقة السياسية، أذ لا فائدة من طبقة سياسية غير قادرةٍ وغير متمكنةٍ من إقرار السلم الاجتماعي والسياسي في المجتمع، ومن الناحية الأخرى أنّ عدم الرجوع للقانون وغياب الحوار الديمقراطي يؤدي إلى الانقسام والارتداد والاعتماد على العشائرية مما يسب الاقتتال بين الأطراف المختلفة داخل الجماعات (عناد و صالح،٢٠١٦، ص ٢٣٩).

المبحَث الثالث

أسبابُ تلكؤ تطبيق المصالحةِ المجتمعيةِ في العراق بعدَ عامِ ٢٠٠٣

اولاً/ من الصعوبات التي واجهت مشروع المصالحة المجتمعية أنّ الأحزاب السياسية لها مصلحة في استمرار الوضع السياسي كما هو، أذ نجحت في استغلال المظالم كوسيلة لحشد الدعم لها، ويؤدي ذلك بالنتيجة إلى تجدد الصراعات الطائفية، ولا زالَ الكثير من المتسببين بأعمال العنف التي وقعت في السنوات الماضية يتمتعوُن بالمناصب ويشاركون في الحياة العامة كأعضاء في مجالس المحافظات وضباط في الأمن و البرلمان العراقي ولا يظهرون الندم على افعالهم، إن الأنكار الواضح للعدالة يؤدي إلى ارتداد عمليات العنف من جديد (الازعر،١٩٩٤،ص٢١).

ثانياً/ إنّ عملية المطالبة بالتعويضات من قبل الضحايا تتطلب وثائقُ إثباتٍ شاقةٍ، تجبر الضحايا و اللجان الفرعية بالحصول على المستمسكات الرسمية منها شهادات الوفاة و التقارير الطبية و سندات الملكية وثائق تقسيم العقارات وثائق هوية الضحية و جميع الورثة الباقين على قيد الحياة، الوصول إلى هذه المستمسكات في العراق يُعدُ من الأمور الشاقة و المكلفة، كما أن كل هذه الإجراءات تعتبر بمثابة إذلالٍ للضحايا وهذا يتعارض مع ما وضعته المعايير الدولية التي تنص على حفظ كرامة الضحايا و توفير الحماية لهم (عناد ، صالح، مصدر سبق ذكره،ص٢٤٠).

ثالثاً/ العراقُ يتميزُ بتنوع الجماعات القومية والدينية ان هذا التنوع لم يكن دافعاً قوياً بتجاه التقدم و تحقيق التعايش بين الأفراد، مما تسبب بحدوث شرخ سواء بين الافراد والسلطة او ما بين الافراد انفسهم، مما ولد نزاعاتٍ عنيفةٍ على المستوى الطائفي والقومي وغياب التعاون بسبب ضعف الدولة من توفير الامن للأفراد ادى إلى ضعف شعورهم بالمواطنة و تنامي الولاءات الفرعية للعشيرة أو للطائفة أو للعرق وغياب العدالة واختلال التوازن بين الحقوق و الواجبات (ناصر وقحطان،٢٠١٩،ص٣٢)، في ظل غياب الجهة السياسية التي تشجع التعايش السلمي بين أطياف الشعب العراقي وخاصتةً الجهة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب والجهة التنفيذية المتمثلة بمجلس رئاسة الوزراء، أصبح من الصعب التكلم عن الخطوات الأولية في مجال التعايش، حيث نرى أن عدم وضوح التوجه وغياب التماسك والتوافق داخل تلك المؤسسات من أبرز المعوقات التي تقف وراء بناء سياسة تعايش بما تتناسب والوضع العراقي الراهن، و نلاحظ أن كل ما يدور على الساحة السياسية يتعلق بالتسويات السياسية والقضايا الكيدية غير السليمة التي تؤثر على الوحدة بين الأفراد (العبكي والنعيمي،٢٠١٦،ص٣٤٨)، فضلاً عن أنّ الممارسات السياسية في العراق قد عززت الهوية الطائفية، بتقسيم المناصب الرئيسية في البلاد وفق اسس طائفية، حيث تم منح منصب رئيس الوزراء(المنصب الأقوى) للشيعة ومنصب رئيس الجمهورية للأكراد ومنصب رئيس البرلمان للسنة (سالم سعيد،٢٠٠٨،ص٧٢).

المبحَث الرابع

الاثارُ التي تترتبُ على تلكؤ تطبيقِ العدالةِ الانتقاليةِ و المصالحةِ المجتمعيةِ في العراق بعد عام ٢٠٠٣

اولاً_ فقدانُ ثقةِ الأفرادِ بالدولةِ ومؤسساتها: نشاهد الغياب الواضح لدور القضاء وعدم ممارسته لدوره بشكلٍ مستقلٍ و عدم إصدار أحكام القضاء العادل بحق المجرمين والقتلة والإرهابيين، لا بل الافراج عن قسمٍ من هؤلاء، مع الابقاء على عددٍ كبيرٍ من الأبرياء داخل السجون، إن وجود واستمرار المشاكل الأمنية ينعكس على وحدة ابناء المجتمع، من خلال التهديد المستمر بنسفها من جديد و عدم توفر الأرضية المناسبة لترسيخها لاسيما مع غياب السياسة الحكومية الساعية إلى تحقيق تلك الغاية(حميد حسين، ب.س،ص٥٦١).

ثانياً_غيابُ الاستقرارُ الاجتماعيُ: إنّ ضعف الجهاز الأمني وعدم وجود جيشٍ قويٍ يعمل تحت سيطرة الدولة يعيق تطبيق المصالحة الوطنية الممهدة للمصالحة المجتمعية وبذلك تضعف المحاولات الرامية للوحدة الوطنية أو الولاء للدولة، تنافس الجماعات المسلحة الجيش العراقي، و تُستخدم لتحقيق مكاسب سياسية، و بالتالي تؤدي إلى استمرار الصراع و العنف، هذه الجماعات المسلحة لها ولاءات مختلفة، في بلد منقسم مثل العراق تؤثر هذه الجماعات بشكل مباشر علية لذلك تحتاج الوحدة إلى دعم من مؤسسات الدولة بما فيها الجيش (O'Driscoll.2017)، منذ عام ٢٠٠٣لم يتحقق الأمن و الاستقرار المجتمعي والسلام الداخلي ولم يتم اجتناب العنف والحروب لمصلحة السلام، لا بل على العكس تماماً شهدَتْ تلك المدةُ تحشيداً طائفياً، إن أي عملية انتقال ديمقراطي يرافقها أعمال عنف، إلا أن هذه الأعمال لها وقتها وتنتهي بعد أن تستقر التجربة السياسية، لكن استمرار العمليات الإجرامية وتوقف أنشطة البناء والأعمار و انعدام الأمن والاستقرار انعكس ذلك جلياً على أبناء المجتمع وأدت إلى أنتشار حالةٍ من التذمر والإحباط ولاسيما في أوساط الشباب على وجه الخصوص، ليكون هؤلاء الشباب العاطلين مشاريع للتجنيد من قبل الجهات والقوى المعادية للعملية السياسية أن هذه العوامل جميعها أسهمت في انتشار الكثير من الظواهر الاجتماعية داخل المجتمع العراقي(داود،٢٠٠٣،ص١٩٨)، الاستقرار الاجتماعي يعتبرُ واحداً من أهم ركائز بناء الدولة إذ يدل على حالة الاستقرار والسكينة داخل المجتمع التي تجعل أفراده قادرين على تحقيق أهدافهم طموحاتهم نتيجة للحالة السلمية التي يمر بها البلد، والذي يمهد للاتزان الاجتماعي بين القوى والأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية والدينية في المجتمع، ومما لا شك فيه أن غياب الاستقرار والتعايش السلمي والتماسك الاجتماعي و الترابط بين أفراد المجتمع، يؤدي إلى انعدام التفاعل و تخلخل العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع، وبالتالي إفقاد الدولة لركنٍ مهمٍ من اركانها الا وهو التلاحمُ و التماسكُ بين الأفراد(كاطع، موقع الكتروني).

ثالثاً_ بروزُ حالاتِ الثأرِ و الانتقامِ: إنّ الافلاتَ من العقاب وعدم تطبيق القانون يؤدي إلى شعور الضحايا بعدم الأنصاف وذلك يتيحُ الفرصة لِممارسة القصاص الأهلي أيّ أنّ ينتقمُ الأفراد لأنفسهمِ بأنفسهمِ (عناد، مصدر سبق ذكره، ص٦٣)،كما تبين الدراسات أن ما يصل إلى ٢٠ في المئةِ منْ جرائمِ الاغتيال و٦٠ في المئة من حالات إطلاق النار كان لها علاقةٌ بالثأر (ما الذي يدفعنا للثأر من الآخرين، مقال منشور)، الطريقة التي تمت بها محاكمة الرئيس السابق صدام حسينُ ومساءلته ومن ثم إعدامه أدت إلى تأجيج روح الانتقام والثأر في صدور اولئك الذين تعرضوا لتلك الأخطار والجرائم في زمن حكمة، إنّ محاكمة صدام حسين طرحت العديد من

الاشكالات السياسية منها إنها لم تعتمد على المصالحة السياسية التي تبنتها دول عدة في الفترة الأخيرة، في إطار ما بات يعرف بالعدالة الانتقالية، هذه العدالة تساهم بتحديد مسؤولية الاطراف المتورطة في الاخطاء السياسية التي ارتُكِبتْ في الماضي، سواء كانت هذه الأطراف جماعات او هيئات او أفراد، بقدر ما تساهم في وضع حدٍ للشعور بالظلم والاضطهاد والقضاء على روح الانتقام والثأر (رضوان،٢٠٠٧)، بعد انتهاء فترة من القمع و الظلم و العنف، يترسخ العنف و يتغلغل في نفوس الأفراد، مما يخلق شعوراً أو رغبة بالانتقام، هناك خطر يحلق في الأفق ألا وهو تجدد ممارسات العنف سعياً للأخذ بالثأر، لذا إذ لم تُتخذ إي إجراءات في هذا الصدد، يُودي ذلك إلى نشوب معارك و حروب و استمرار للعنف، يصعب الوصول إلى السلام والأمن دون تطبيق للعدالة الانتقالية أو اتخاذ إي إجراءات تعزز تحقيق السلام المستدام (ديزموند ،موقع الكتروني)، الكثير من أفراد الشعب العراقي المتضررين من اعمال العنف، تسيطر عليهم روح الانتقام لاسيما في ظل وجود قوى داخلية معززه لهذا الشعور بمختلف الوسائل المادية و الإعلامية بغية تصعيد اعمال العنف و الفوضى و الصرعات وصولاً إلى انهيار البلد (حميد ، طه،مصدر سبق ذكره، ص٥٦١).

رابعاً_ تردي واقع التعليمِ: مع بداية الغزو الامريكي للعراق كانت هناك حملاتُ اغتيالٍ ضد المثقفين والأكاديميين العراقيين، تدهورت جودة التعليم بعد التسعينيات بسبب انخفاض معدل تمويل التعليم والاعتماد على المناهج والمحاضرات التقليدية وعدم التركيز على التحليل والابتكار والابداع، كما أن هناك عددٍ غير قليلٍ من المعلمين الأكفاء الذين تم استبدالهم بعد الغزو على العراق باخرين غير متمرسين و أقل خبرةٍ و كفاءةٍ (Issa.2010. Pp361_363)، و وفقاً لمحكمة بروكسل فإن عدد الذين اغتيلوا في مجال التعليم العالي في العراق من أعضاء الهيئة التدريسية الذين قُتلوا منذ عام ٢٠٠٣وحتى مارس/آذار ٢٠١٠ كانوا ما بين(٤٣٧ –٤٤٠) شخصاً بينما تم اعتقال ١٤٩شخصاً و ٧٥ شخصاً تم تهديده، فضلاً عن ذلك بدأت الجماعات السياسية تلعب دوراً متزايداً في التعليم والسيطرة على الجامعات (Assaf.2012.p99) ، واخيراً يمكن القول أنَّ الواقع التعليمي بعد عام ٢٠٠٣ واجه العديد من التحديات أبرزها الواقع الأمني غير المستقر، مما أنعكس سلباً في الوصول إلى المجتمع المعرفي المسالم الذي لا يهمش أحداً ويحترم أفراده (مجموعه باحثين،٢٠١٩،ص٦٢).

خامساً–تردي الواقعُ الصحيُّ: في حقبة التسعينيات وما قبلها كان يُنظر للعراق على أنه واحد من أفضل أنظمة الرعاية الصحية في المنطقة، كان الأطباء يتمتعون بمكانةٍ اجتماعيةٍ محترمةٍ ومستوى التعليم الطبيُّ في العراق يعتبر الأفضل في العالم العربي، الا أن العقوبات والحروب هدمت الواقع الصحي للعراق وأدت إلى تدمير القدرات الصحية والبنية التحتية، فضلاً عن هجرة الأطباء العراقيين إلى الخارج وزيادة الأمراض المسيطر عليها سابقًا، وازدياد معدل وفيات الأطفال بشكلٍ كبير، بالإضافة إلى أعمال العنف التي اندلعت بعد عام ٢٠٠٣، و ما رافقها من ظواهر جديدةٍ منها استهداف وخطف وقتل الأطباء(Al Assaf. bid.p100,).

سادساً– **تردي الواقعُ الاقتصاديُّ:** إنّ الاقتصاد العراقيُّ بالنظرِ إلى موارده النفطية ورأس المال البشري، لديه إمكاناتُ نموٍ هائلةٍ إلا أنُّ انتعاش الاقتصاد العراقي يعتمد بشكلٍ اساسي على الأمن والاستقرار السياسي و أن الاقتصاد في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣يواجه صعوباتٍ منها انتشار الفساد والرشاوى(Crocker.2004.Pp.83_89) ،في ظل الأحداث التي مر بها العراق منها حل الجيش العراقي وانعدام الأمن فضلاً عن زيادة مستويات البطالة وانخفاض الخدمات العامة للأفراد مثل الصحة والتعليم تتضاءل الرغبة لدى الأفراد بالمصالحة (Barakat. 2005.p584.).

المبحَث الخامس

اولاً: النتائج

١. العدالة الانتقالية لا يمكن لها أنّ تحقق دون أنّ تأخذ الدولة على عاتقها تحقيق استقلال ونزاهة السلطة القضائية ومعاقبه الجناة و الفاسدين.
٢. انتخاب طبقة سياسية نزيهة وكفؤه قادرة ومتمكنة من تنفيذ آليات العدالة الانتقالية بشكل صحيح وشامل وتأخذ على عاتقها تحقيق بيئة أمنه مستقرة ينعم أفردها بكامل حقوقهم الصحية والخدمية والتعليمية.
٣. العدالة الانتقالية تساهم بحفظ كيان الدولة ودوام مؤسساتها كما أنها ليست بديلاً عن العدالة الجنائية، بل عدالة استثنائية لمرحلة انتقالية.
٤. أنّ العدالة الانتقالية لا يمكن أنّ تحقق اهدافها دون تحقيق آلياتها المتكاملة (المساءلةُ الجنائيةُ والإصلاحُ المؤسسي و الملاحقات القضائية و تقصي الحقائق و التعويضات).

٥. عدم قيام الحكومات المنتخبة بعد عام ٢٠٠٣ بأي إصلاحات وعلى جميع المستويات أدى إلى ظهور الحركات الاجتماعية المطالبة بالإصلاح.
٦. يتبين لنا من خلال التجارب الناجحة لبعض الدول المشار اليها آنفاً التي شهدت تحول ديموقراطي، أنه ما ساد فيها الاستقرار والسلام ولا أخذت طريقا إلى التنمية إلا بعدالة انتقالية حقيقية، أذ تم تسخير كل الطاقات والإمكانيات وتكاثف الجهود وإشراك جميع الأطراف في تحقيق العدالة الانتقالية، على عكس ما موجود في العراق حيث الانقسامات و النزاعات والولاءات الفرعية والطائفية حالت دون تحقيقها.

ثانياً: المقترحات والتوصيات

مقترحنا بما يحتاجه العراق لعدالة انتقالية من مناخ أمن وسلطة شرعية نابعة من انتخابات نزيهة شفافة لتنفيذ خطة شاملة للعدالة الانتقالية تعكس احتياجات واولويات العراقيين وانصافهم هم ومدنهم المحاربة خدمياً وتعليمياً وصحياً منذ عقود خلت وحتى الوقت الحالي. من أهم ما نوصي به:

١. السعي الجاد من قبل السلطة القضائية لمحاكمة منتهكي حقوق الأنسان سابقاً وحالياً.
٢. اصلاح مؤسسات الدولة التي يحيد بها الفساد المالي والاداري والا سيبقى العراق يواجه عقبات أنتجتها وستنتجها(١٧)عاماً من الانتقال غير المكتمل وغير المرتبط بالعدالة.
٣. نشر ثقافة التسامح والاعتذار بداً من السياسيين وصولاً إلى مرتكبي جرائم حقوق الأنسان عبر برامج ثقافية واجتماعية مختلفة وبمشاركة وسائل الأعلام.

٤. السعي الجاد إلى اجراء مصالحة حقيقية بين أطياف المجتمع لِضمان الاستقرار وجني ثمار العدالة الانتقالية وضمان عدم ارتداد النزاعات الداخلية من جديد، بمشاركة المؤسسات الحقوقية في تحقيق ذلك الغرض.

٥. لابدّ من سجل وطني شامل يحفظ الاحداث و يمنع تزيف الحقائق، يُمّكن الاجيال التّي لم تشهد الاحداث السابقة من قراءتها قراءة صحيحة لأخذ العبرة ومنع تكرارها مستقبلاً.

المصادر العربية:

١. الازعر، محمد خالد. التعددية السياسية الفلسطينية: نحو رؤية نقدية للبعد الديمقراطي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٥، العدد٢٠، ١٩٩٤، ص٢١ .

٢. جلبي، جبار. فهيل المصالحة الوطنية في العراق ، (دهوك: مطبعة خاني،٢٠١٤)، ص٢٣

٣. حميد حسن، طه. معادلة الامن و الوحدة الوطنية في العراق: بين الواقع و الطموح، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى ، ص٥٦١.

٤. داود، أحمد. عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003: دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية و الافاق المستقبلية، المجلة السياسة و الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٥، ٢٠١٤، ص١٩٨.

٥. ديزموند توتو. مواجهة الحقيقة :دليل ملحق ، متاح على الرابط https://www.usip.org/sites/default/files/ROL/USIP_Field_Guide_FINAL_AR.pdf تاريخ الزيارة ٢٩ ، ١٢ ،٢٠١٩.

٦. رضوان، محمد. إشكالات سياسية وقانونية في قضية اعدام صدام حسين، جريدة القدس ،١٦كانون الثاني ، ٢٠٠٧، متاح على الرابط https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/B6/B621D7A596C1BE4A84A288EA15785492_qds18.pdf ، تاريخ الزيارة ٢٠ ، ١٢ ،٢٠١٩.

٧. سالم سعيد، كردستان. اثر التعددية الاثنية على الوحدة الوطنية في العراق، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،٢٠٠٨)، ص٧٢.

٨. سليمان، عاصم. مدخل إلى علم السياسة،ط٢،(بيروت: دار النضال للطباعة ،١٩٨٩)، ص١٨٢.

٩. عناد، يوسف و محمد صالح، زينب. العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية _ قراءة ثقافية انثروبولوجية ، مجلة لارك للفلسفة و اللسانيات و العلوم الاجتماعية ، العدد 21، ص ٢٣٩.

١٠. العنبكي، ماجد. فجر جودة النعيمي، ثقافة التسامح و بناء الدولة ، مجلة السياسية والدولية ، العدد ٣٢، ٢٠١٦، ص٣٤٨.

١١. عودة، جميل. ظاهرة الإفلات من العقوبة وآثارها الاجتماعية: العراق أنموذجا، متاح على الرابط التالي http://ademrights.org/news30، تاريخ الزيارة،٢٠٢٠،٥،١٦.

١٢. فتحي، أحمد. القانون الجنائي الدستوري،ط٢،(القاهرة: دار الشروق،٢٠٠٢)، ص ص٢٣٢-٢٣٣.

١٣. القباقبي، عبد الإله. المساءلة الجنائية في العدالة الانتقالية،(برلين: المركز الديمقراطي العربي،٢٠١٨)، ص٥٠.

١٤. كاطع، سليم. معوقات بناء الدولة في العراق: الاشكالات الاجتماعية ،متاح على الرابط التالي https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/19951 . ، تاريخ الزيارة ٢٠، ١١،٢٠١٩.

١٥. ما الذي يدفعنا للثأر من الآخرين، مقال منشور ، متاح على الرابط https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-39583620 ، تاريخ الزيارة ٢٩ ، ١٢ ،٢٠١٩.

١٦. مجموعة باحثين. انفاذ الهدف (١٦) في العراق: السلام و العدل و المؤسسات الفعالة ، (بغداد، دار قناديل ،٢٠١٩)، ص٦٢

١٧. محمد جعفر، عبد الرزاق عودة الطائفية في العراق،(الامارات: دار الكتاب الجامعي، ٢٠١٠)، ص١٥٧.

١٨. محمد، زينب. العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية واليات تطبيقهما في المجتمع العراقي، مجلة لارك للفسلفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة واسط، العدد١٦ ،٢٠١٤

١٩.المخلافي، محمد. مداخلة بعنوان: "إن الغاية النهائية من مشروع العدالة الانتقالية استكمال المصالحة السياسية بمصالحة مجتمعية" ، في إطار ندوة الدولة المدنية طريقنا لبناء اليمن الحديث ، اليمن،٢٠١٢.
http://aleshteraky.com/archive/articles.php?lng=arabic&print=2829،
تاريخ الزيارة ٣٠، ١١، ٢٠١٩.

٢٠.ناصر، محمد و عدنان ، قحطان. تطبيق العراق للمعايير الدولية المتعلقة بحماية ضحايا الإرهاب، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد ٢٧، العدد ٥، ٢٠١٩،ص ٣٢.

المصادر الانكليزية

1. Bloomfield, D., Teresa Barnes and Luc Huyse. *Reconciliation After Violent Conflict*. International Institute for Democracy and Electoral Assistance. Sweden. 2003.p19.

2. Al-Qarawee, H. Iraq's s ectarIan crIs Is a Legacy of exclusion. Carnegie Middle East Cente. Lebanon.2014.p.5

3. O'Driscoll, D. *The Hashd al-Shaabi and Iraq Subnationalism and the State*. Middle East Research Institute. Erbil2017.On the link: http://www.meri-k.org/wp-content/uploads/2017/03/PMF-Report-0.2.

4. Issa,J. Overview of the Education System in Contemporary Iraq. European Journal of Social Sciences. Malaysia. Volume14. Number3/ 2010.Pp 361_363.

5. Al Assaf, I. Ali, A. *Searching for Peace in Iraq: Strategic conflict & peace analysis, improving civil society peace building strategies and im*pact. International research director. Germany.2012.p.99.

6. Crocker, B. *Reconstructing Iraq's Economy. The Center for Strategic and International Studies.* The Technology of Washington. Washington.2004. Pp. 83-89.

7. Barakat, S. *Post-Saddam Iraq: deconstructing aregime, reconstructing a nation*. Third World Quarterly. UK. Volume 26. Number 4–5/ 2005.p584.

المصادرالعربية مترجمة للانكليزية

1. Al-Anbaki, Majid. Fajr Joudeh Al-Nuaimi, A Culture of Tolerance and State-Building, Al Siyasa and Al Dawlia Magazine, Issue 32, 2016, p. 348.

2. Alazar, Mohammed Khaled. Palestinian Political Pluralism: Towards a Critical Vision of the Democratic Dimension, Institute for Palestine Studies, Journal of Palestine Studies, Vol. 5, No. 20, 1994, p. 21.

3. Al-Mikhlafi, Muhammad. Intervention entitled: "The ultimate goal of the transitional justice project is to complete political reconciliation with societal reconciliation," within the framework of the Civil State Symposium Our Way to Build Modern Yemen, Yemen, 2012. http://aleshteraky.com/archive/articles.php?lng=arabic&print=2829

4. Al-Qabbaki, Abdul Ilah. Criminal Accountability in Transitional Justice, (Berlin: Arab Democratic Center, 2018), p.50.

5. Awda, Jameel. Impunity and its social implications: Iraq as a model, available at http://ademrights.org/news30.

6. Chalabi, Titanic. Fahil National Reconciliation in Iraq (Dohuk: Khani Press, 2014), p. 23.

7. Dawood, Ahmed. Societal instability in Iraq after 2003: an analytical study on societal challenges and future prospects, Al-Siyasa and Al-Dawliya magazine, Al-Mustansiriya University, Issue 25, 2014, p 198.

8. Desmond Tutu. Facing the Truth: Supplementary Handbook, available at https://www.usip.org/sites/default/files/ROL/USIP_Field_Guide_FINAL_EN.pdf Visited date 12, 29, 2019.

9. Enad, Youssef and Mohamed Saleh, Zainab. Transitional Justice and National Reconciliation _ Anthropological Cultural Reading, Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, Issue 21, pg. 239.

10. Gati', Salim. Obstacles to State Building in Iraq: Social Issues, available at the following link. https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/19951, visit date 11, 20, 2019.

11. Hamid Hassan, Taha. The Security Equation and National Unity in Iraq: Between Reality and Ambition, Journal of Legal and Political Sciences, College of Legal and Political Sciences, University of Diyala, p. 561.

12. Muhammad Jaafar, Abdul-Razzaq Odeh Sectarianism in Iraq, (Emirates: University Book House, 2010), p. 157

13. Muhammad, Zainab. Transitional Justice and National Reconciliation and the Mechanisms for Their Application in Iraqi Society, Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, Wasit University, Issue 16, 2014.

14. Nasser, Muhammad and Adnan, Qahtan. Iraq's application of international standards related to the protection of victims of terrorism, Babylon University Journal of Human Sciences, Volume 27, Issue 5, 2019, pg. 32.

15. Radwan, Muhammad. Political and legal problems in the case of Saddam Hussein's execution, Al-Quds Newspaper, January 16, 2007, available at https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/B6/B621D7A596C1BE4A84A288EA15785492_qds18.pdf, visit date 12, 20, 2019.

Researchers group. Enforcement of Goal (16) in Iraq: Peace, Justice .a
and Effective Institutions, (Baghdad, Da

16. Salem Saeed, Kurdistan. The Impact of Ethnic Pluralism on National Unity in Iraq, (Sulaymaniyah: Kurdistan Center for Strategic Studies, 2008), p. 72.

17. Solomon, Asim. Introduction to Political Science, 2nd Edition, (Beirut: Dar Al-Nidal for Printing, 1989), p. 182.

18. What drives us to take revenge on others, published article, available at https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-39583620, visit date 12/29/2019.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تصدر عن كلية الآداب/ جامعة واسط

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٣٤٣ لسنة ٢٠٠٩م

ال/ الباحثة رسل علي وائي ابود المحارمة / كلية الآداب / جامعة القادسية

ال / ا.د. بسمة رحمن عودة المحارمة / كلية الآداب / جامعة القادسية

م / قبول نشر بحث

بديكم اطيب التحيات

يسرنا اعلامكم ان هيأة تحرير المجلة تدارست نتائج التقويم العلمي لبحثكم المعنون (العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الاسباب والاثار) وقررت قبول نشره في الاعداد القادمة ـ مع التقدير

أ. م د. نهاد حسن حبي الشمري

رئيس هيأة التحرير

IRAQI Academic Scientific Journals

Crossref